وكيل المحافظ لشؤون الشباب

Kingdom of the Netherlands

SOS Foundation For Development

2024

ورقة عمل

أدوار السلطة المحلية في الدفع بأجندة النساء والسلام والأمن

مشروع المرأة والأمن والسلام

إعداد:

أسامة محمد باناجه

أبرار وهبي فؤاد

تمني محمد علي

هالة فيصل علي

1. عن المؤسسة والمشروع:

1.1 مؤسسة SoS للتنمية

مؤسسة SOS للتنمية هي مؤسسة أهلية غير ربحية تأسست بجهود مجموعة من الشباب و الشابات الناشط في المجتمع المدني والذين يمتلكون خبرة واسعة في تنفيذ المشاريع التنموية, وتسعى المؤسسة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع ثلاثي التنمية (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدني)، وكذا إعمال حقوق الإنسان وتعزيز الحماية والحماية الطارئة للنازحين والمجتمعات المضيفة والفئات الأقل حظاً مع مراعاة النوع الاجتماعي، والتركيز على تنمية وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مع رفع وعي المجتمع وتقديم الدعم لمتخذي القرار في القضايا المختلفة في سبيل إعداد جيل قادر على المشاركة في صناعة القرار بفعالية.

الرؤية:

الريادة في العمل المجتمعي والتنمية المستدامة

الرسالة:

نسعى إلى تطوير وبناء قدرات ومهارات المجتمع لتحسين حياتهم وصون كرامتهم الإنسانية من خلال برامج تنموية مستدامة في بيئة محفزة وفق أفضل الممارسات الدولية بالشراكة مع ثلاثي التنمية (الحكومة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني)

الأهداف:

1- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع ثلاثي التنمية (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدني)

2- إعمال حقوق الإنسان وتعزيز الحماية والحماية الطارئة للنازحين والمجتمعات المضيفة والفئات الأقل حظاً مع مراعاة النوع الاجتماعي.

3- تنمية وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

4- رفع وعي المجتمع وتقديم الدعم لمتخذي القرار في القضايا المختلفة في سبيل إعداد جيل قادر على المشاركة في صناعة القرار بفعالية.

قطاعات العمل:

1- قطاع التنمية المستدامة

2- قطاع الحماية وحقوق الإنسان

3- قطاع التنمية المجتمعية

4- قطاع الحوكمة وبناء السلام

2.1 مشروع المرأة والأمن والسلام

تنفذ مؤسسة SOS للتنمية بدعم من وزارة الخارجية الهولندية وبالشراكة مع الاتحاد المُمثل بـ كير هولندا و RNW Media وكير يمن مشروع "المرأة والامن والسلام في اليمن" والذي يهدف الى **تحسين التأثير الهادف للمرأة في عمليات الإغاثة والتعافي والسلام في اليمن** .

مجموعة التأثير

يقوم المشروع باستهداف:

1. منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع النساء
2. المبادرات الشبابية والنسوية
3. القيادات المحلية والشباب
4. النساء في محافظة عدن.

الأهداف الفرعية

- الهدف الفرعي 1: معايير اجتماعية اكثر إنصافاً والممارسات ذات الصلة.
- الهدف الفرعي 2: تعزيز حماية المرأة.
- الهدف الفرعي 3:عمليات إغاثة وإنعاش وسلام أكثر شمولاً.

مجالات التغيير

حدد الشركاء أن التغييرات مطلوبة بين أربع مجموعات رئيسية من الجهات الفاعلة ، والتي تمثل مجالات التغيير في برنامجنا:

- المجتمع المدني قادر ، ويمثل ، ومنخرط في العمل الجماعي.
- أفراد الأسرة الذكور وأفراد المجتمع أكثر وعيا ودعما لمساهمات المرأة الإيجابية والقيادية.
- أصحاب السلطة الرسميين وغير الرسميين أكثر دعماً واستجابة للمرأة.
- تمكين النساء للتأثير على عمليات الإغاثة والإنعاش وبناء السلام.

الشروط المسبقة

للتغيير حدد الاتحاد شرطين مسبقين لإجراء تغييرات داخل المجالات:

- شرط مسبق للتغير رقم 1: تعزيز المجتمع المدني من أجل الفضاء المدني المستدام.
- شرط مسبق للتغير رقم 2: إنشاء مساحات مادية ورقمية للحوار.

المحتوى

1. عن المؤسسة والمشروع: 1
1.1 مؤسسة SoS للتنمية 1
2.1 مشروع المرأة والأمن والسلام 2
2. مقدمة حول اجندة النساء والسلام والامن في اليمن: 3

1.2 ماهي أجندة النساء والسلام والامن: 3
2.1.أ. الحماية: 4
2.1.ب. المشاركة: 4
2.1.ج. الوقاية: 4
2.1.د. الإغاثة والتعافي وإعادة الاعمار: 4
2.2 أجندة النساء والسلام والامن في اليمن: 5
3. السلطة المحلية ودعم اجندة النساء والسلام والأمن: 7
1.3 موجز تعريفي عن السلطة المحلية: 7
2.3 النساء في السلطة المحلية: 8
3.3 واقع استراتيجيات السلطة المحلية في الدعم بأجندة السلام والنساء والامن: 8
4.3 أهمية تفعيل دور السلطة المحلية في دعم اجندة السلام والامن: 9
4. أدوار السلطة المحلية في الدفع بأجندة النساء والسلام والامن: 10
1.4 تسهيل ودعم أنشطة وبرامج المجتمع المدني: 10
2.4 تعزيز مشاركة النساء في مراكز صنع القرار على مستوى الادارة المحلية: 10
3.4 تشجيع مبادرات السلام التي تشارك فيها او تقودها النساء في المسارين الثاني والثالث: 11
4.4 العمل على تعميم منظور النوع الاجتماعي في خطط وعمليات السلطة المحلية: 11
5.4 المشاركة الفعالة في تعميم و متابعة تنفيذ الخطط الوطنية لتنفيذ القرار 1325: 11
6.4 دعم أدوار الفئات المجتمعية المستبعدة للمشاركة بفعالية في دعم اجندة النساء والسلام والأمن: 12
4.6.أ. أدوار السلطة المحلية في دعم أدوار الشباب للدفع بأجندة النساء والسلام والامن : 12
4.6.ب. ثانيا دعم أدوار السلطة المحلية في دعم أدوار المهمشين للدفع بأجندة النساء والسلام والامن: 12
4.6.أ. ثانيا دعم أدوار السلطة المحلية في دعم أدوار ذوي الاعاقة للدفع بأجندة النساء والسلام والامن: 13
5. التوصيات: 14

2. مقدمة حول اجندة النساء والسلام والامن في اليمن:

1.2 ماهي أجندة النساء والسلام والامن:

أحد المفاهيم الدافعة لأجندة النساء والسلام والامن هو النظر إلى النزاع من خلال عدسة اختلاف القوة والسلطة المجتمعية بين الرجال والنساء، وتدعو الاجندة الجهات الفاعلة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه، والذي يعد عدم المساواة بين الجنسين أحدها.

في عام 2000، بدأت الأمم المتحدة بتشكيل أجندة المرأة والسلام والأمن، وهي سلسلة من 10 قرارات أممية تعتبر بمثابة الإطار العام الداعي إلى حماية النساء وضمان التمثيل والمشاركة الكاملين والعادلين لهن في عمليات السلام والجهود الأمنية، وقد صدر القرار الأول من تلك الاجندة في تشرين الأول من عام 2000 وهو القرار الأممي الخاص بالنساء والسلام والامن - او القرار رقم 1325 (2000) - الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو يعترف بالكيفية التي يواجه بها الرجال والنساء النزاع بشكل مختلف. ويعتبر العمود الفقري لما يطلق عليه (أجندة النساء والسلام والامن)، وهذا القرار منصوص عليه في وثيقة مكونة من 18 مادة تتضمن أربعة ركائز أساسية وهي:

2.1.أ. الحماية:

يذكر القرار 1325 إلى أن النساء والفتيات يعتبرن من بين الفئات الأكثر ضعفا وتأثرا بالنزاعات المسلحة ونتائجها على كافة الصعد، وإذ يجدد القرار 1325 تأكيد هذا المعطى، يطرح ضرورة النظر إلى انعكاسات العنف على النساء على تحقيق الامن والاستقرار وإلى ضرورة تأمين الحماية لهن وتفعيل آليات محاسبة منتهكي الحقوق.

2.1.ب. المشاركة:

يشدد القرار على عدم جعل ضعف واختلال توازن السلطة المجتمعية بين الرجال والنساء مبررا لعدم تمكينهن من المشاركة بفعالية في القرارات التي تؤثر على المجتمع ككل، وبالتالي فقد تضمن القرار 1325 موادا تدعو إلى زيادة نسبة النساء المشاركات في مواقع صنع القرار لا سيما تلك المتصلة بعمليات حفظ السلام والامن من خلال ضمان الدول زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والاليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وادارتها وحلها.

2.1.ج. الوقاية:

على الرغم من أن الوقاية لا سيما تلك المستندة الى التوعية والتثقيف، من الوسائل التي تستغرق نتائجها مدة للظهور ، بالإضافة إلى اعتبارها اداة غير مناسبة لمعالجة اثار النزاعات اثناء حصولها، إلا انها مؤثر ومهم في تخفيف التوتر وترسيخ السلم والامن في مراحل ما بعد النزاعات، ومن هذا المنطلق فقد أشار القرار 1325 في عدد من مواده إلى ضرورة اتخاذ جملة تدابير بعضها توعوي وتثقيفي والبعض الآخر عملي تهدف معالجة أسباب النزاعات قبل اندلاعها او تخفيف توترها في مرحلة ما بعد اتفاقات السلام.

2.1.د. الإغاثة والتعافي وإعادة الاعمار:

في عمليات الإغاثة والتعافي وإعادة الاعمار لا بد من ضمان حصول جميع افراد المجتمع رجال ونساء، كبارا وصغارا على الأمن، والغذاء، والرعاية الصحية والمسكن وغيرها من الحاجات الأساسية، وغالبا ما ينظر في هذه العمليات إلى المستفيدين كمجموعة واحدة متجانسة دون أي اعتبار لاختلاف أدوارهم المجتمعية التي تؤطر تبعا لعوامل مثل الجنس، الفئة العمرية، والاعاقة والعرق ..الخ.

ولهذا فإن القرار 1325 يدعو إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في كافة مراحل الإغاثة والانعاش من شأنه أن يعكس حجم وطبيعة الحاجات المختلفة، عند مجموعة المستفيدين من هذه العمليات، ففي النزاعات المسلحة تتغير الحاجات، والمخاوف/المخاطر، والأولويات، والمسئوليات، واليات التكيف من فئة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال يشكل الرجال والفتيان الأغلبية العظمى من الضحايا المباشرين للنزاعات المسلحة والتجنيد القسري والاحتجاز التعسفي، في حين تتحمل النساء عبء إدارة الأسر التي تتعرض لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. أثناء حالات الطوارئ، وتكون النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر. وهم أكثر عرضة لسوء التغذية لأن فرص حصولهم على الموارد محدودة. إنهم يعملون وقتًا إضافيًا لزيادة الدخل أو الوصول إلى الخدمات.

تلا القرار 1325 تسعة قرارات أخرى منها قرار مجلس الأمن 1820 (2008) وهو أول قرار من مجلس الأمن يقر بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات كأسلوب حربي واعتبار منع وقوعه عنصرًا أساسيًا من

عملية حفظ السلام والأمن العالميين، والقرار رقم 1888 (2009) الذي شدد على أهمية إنهاء الإفلات من العقاب كعامل أساسي من أجل إنهاء النزاع وتجنب العودة له، وأيضا القرار 1889 (2009) وهو يتطرق بشكل خاص إلى انهاء إقصاء المرأة عن أعمال الإنعاش المبكر وبناء السلام والافتقار إلى التخطيط والتمويل المناسبين لاحتياجاتهن. وغيرها من القرارات ذات الصلة كان اخرها القرار 2467 (2019) الذي يركز على مطالبة جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بالوقف التام الفوري لكافة أعمال العنف الجنسي، والدعوة لتعهد تلك الأطراف بالتزامات محددة وموقوتة لمكافحة العنف الجنسي وتنفيذها.

2.2 أجندة النساء والسلام والامن في اليمن:

يزخر التاريخ اليمني بالنماذج النسائية التي تقلدت مناصب عالية حتى على رأس الدولة مثل بلقيس ملكة سبأ، والملكة شئوف السبئية التي ذكرت النقوش المسندية أنها قد نصبت نفسها مدافعةً عن أخيها، وحينما أفلحت جهودها سجلت ذلك في نص بمعبد أوام المعروف بمحرم بلقيس، والملكة أسيلم والتي تشير بعض النقوش الاثرية انها ذات البيتين، أي صاحبة البيتين أو المنتمين إلى المعبدين (نفعان) و(يافع).

وفي العصر الحديث فقد برزت نساء يمنيات كثر قدمن نماذج رائعة في المشاركة السياسية والنضال لا سيما ضد الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن "منهن على سبيل المثال لا الحصر (سميرة قائد محمد) ابنة عدن البارة وقرة عين اليمن الحر، والتي كتبت عن جانب من ذكريات الثورة "إن أعمال القمع والاضطهاد والأوضاع السياسية التي مرت بها اليمن خلال فترة الاستعمار والحكم الإمامي كانت من الأسباب الأساسية التي حفزت الشعب رجالا ونساء للانخراط في جبهات النضال المسلح ضد المستعمر البريطاني في الجنوب والدفاع عن ثورة سبتمبر في الشمال،" .[1] ومن الأمثلة أيضا المناضلات فوزية جعفر وأنيسة الصائغ القياديات في الجبهة القومية (ولاحقًا الحزب الاشتراكي اليمني)، والمناضلة شفيقة علي صالح ، وهي من العناصر القيادية للحركة النسائية في منطقة الشيخ عثمان والكثير غيرهن. ولا تزال النماذج النسائية اليمنية حاضرة حتى اليوم في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والقانونية حتى أن المرأة استطاعت أن تدخل في ميدان القضاء حيث عينت القاضية حميدة زكريا في العام 1971 في محكمة الجنايات في عدن وتعتبر أول قاضية على مستوى اليمن والجزيرة العربية ككل.

على الرغم من ذلك، تعاني النساء اليوم من الاستبعاد من مراكز صنع القرار وعمليات السلام، فمنذ اعلان قيام الدولة اليمنية الموحدة في 1990 وكأنموذج على ذلك عند النظر في التمثيل النسائي للحكومات المتعاقبة منذ ذلك الحين إلى اليوم نجد أن عدد قليل جدا من النساء تبوئن مناصب في تلك الحكومات.

رئيس الحكومة (مسمى الحكومة)	عدد الحقائب الوزارية	عدد الرجال	عدد النساء	نسبة الرجال	نسبة النساء
حكومة العطاس	40	40	0	100%	0%
حكومة عبدالعزيز عبدالغني	27	27	0	100%	0%
حكومة فرج بن غانم	29	29	0	100%	0%
حكومة باجمال	30	30	0	100%	0%
حكومة باجمال	35	34	1	97%	3%
حكومة باجمال	34	33	1	97%	3%
حكومة علي مجور	35	33	2	94%	6%
حكومة باسندوة (حكومة وفاق وطني)	33	32	2	97%	6%
حكومة بحاح (حكومة شراكة وطنية)	35	32	3	91%	9%

[1] مقالة صحفية من صحيفة الصفوة https://www.alsahwa-yemen.net/p-24527 ، 2018.

حكومة بحاح (حكومة مصغرة)	13	12	1	92%	8%
حكومة بن دغر	36	34	2	94%	6%
حكومة معين 1	36	34	2	94%	6%
حكومة معين (حكومة الكفاءات)	25	25	0	100%	0%

وعلى صعيد عمليات السلام، فبرغم أن النساء استطعن أن يحصلن على استحقاقات عديدة خلال الفترة 2011 – 2014 وشاركن بفعالية خلال فترة الازمات التي عانت منها اليوم خلال تلك الفترة، إلا أنه ومنذ نشوب النزاع المسلح في اليمن في العام 2014 وإلى الان لم تشارك النساء بشكل فعلي في أي محادثات او مفاوضات رسمية بين أطراف النزاع. حيث أشار المبعوث الاممي لليمن هانس غروندبرغ في كلمته الافتتاحية في القمة النسوية الخامسة إلى "التراجع المطرد في عدد النساء اليمنيات المنخرطات في جهود السلام منذ عام 2015 -الذي كان يُعد محدودًا أساسًا-، غاب تمثيل المرأة في محادثات اتفاق الرياض 2019، وكذلك الحال في محادثات يونيو/ حزيران 2020 التي أفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة المعترف بها دوليًا. أما في مفاوضات اتفاق ستوكهولم التي رعتها الأمم المتحدة في السويد عام 2018، فقد شكلت النساء نسبة 4% فقط من الوفد المشارك، علمًا أنهن حضرن كمفاوضات وليس وسيطات. اتسمت محادثات السلام في الكويت عام 2016 بأعلى نسبة تمثيل للمرأة، حيث شكلت النساء 12 % من المفاوضين من جانب الحكومة الشرعية"، بينما لم يكن هناك أي تمثيل للنساء في ذات المحادثات من الطرف الاخر.[2]

أحد الأسباب التي تجعل من النساء يستبعدن من المشاركة في مراكز صنع القرار وعمليات بناء السلام هو أن علاقات السلطة بين الرجال والنساء في اليمن تتشكل من خلال التقاليد الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية المتنوعة، فهي معقدة وتختلف في الشمال والجنوب، وفي المناطق الحضرية والريفية، وبين القبائل والأجيال المختلفة. تاريخياً، كانت للنساء في اليمن سلطة وقوة أقل بكثير في المجتمع من الرجال.

بالإضافة إلى جملة أخرى من الأسباب، مثل عدم تماشي نُهُج عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في اليمن مع الحقائق على الأرض، الأمر الذي قوّض نجاعة هذه النُهج، و النقص في عدد الخبراء المتخصصين في الشؤون الجنسانية في اليمن، بالإضافة إلى انخفاض الدعم الدولي المقدم (لصانعات السلام) -سواء المالي أو برامج بناء القدرات -على مدى السنوات الماضية وتتفاقم هذه التحديات مع افتقار البحوث والدراسات والأوراق السياساتية المستنبطة على المستوى الدولي عناصر تعكس أولويات المرأة، بل وأحيانًا تستبعد الخبرات ووجهات النظر المحلية ولا تأخذ بعين الاعتبار الانقسامات المناطقية والسياسية وغيرها من الانقسامات التي عمقتها الحرب في اليمن على نحو غير مسبوق"[3]

جدير بالذكر بأن النساء يلعبن دورا حيويا في عمليات السلام في المسار الثالث والثاني من مسارات بناء السلام، أي على مستوى المجتمعات المحلية او المستويات دون الوطنية، وذلك من خلال عقد المشاورات الرسمية وغير الرسمية بين الجهات الفاعلة في قطاع المجتمع المدني التي تفتقر إلى أي سلطة للتأثير على مسار الحرب ومجرى المفاوضات، بالإضافة إلى بعض الأنشطة المجتمعية التي تعمل على تخفيف اثار الحرب او التمهيد لمرحلة ما بعد اتفاق السلام.

[2] تعزيز صوت المرأة في عملية السلام باليمن: آليات تفعيل دورها والأولويات والتوصيات ذات الصلة، د.مريم القباطي، مركز صنعاء للدراسات، 2023.

[3] تعزيز صوت المرأة في عملية السلام باليمن: آليات تفعيل دورها والأولويات والتوصيات ذات الصلة، مرجع سابق

3. السلطة المحلية ودعم اجندة النساء والسلام والأمن:

1.3 موجز تعريفي عن السلطة المحلية:

السلطة المحلية هي شكل من اشكال اللامركزية الإدارية التي تتيح للمواطنين على مستوى المجتمعات المحلية المشاركة في صناعة القرارات التي تؤثر على حياتهم، وفي اليمن وقبل الوحدة بين الشطرين كان هناك تجارب متعددة متعلقة بتطبيق مبدأ اللامركزية او الاتجاه نحو السلطة المحلية، وقد تبنت اليمن في العام 2000 تجربة السلطة المركزية من خلال سن قانون رقم (4) بشأن السلطة المحلية ولائحته التنفيذية وأيضا القوانين اللاحقة بشأن التعديلات على ذات القانون.

وبحسب قانون السلطة المحلية، فإن الجمهورية اليمنية تقسم إلى عدة وحدات إدارية، وتعتبر كل محافظة من المحافظات في الجمهورية اليمنية وحدة إدارية، تندرج تحتها عدة وحدات إدارية أصغر تسمى المديريات،

على مستوى المديريات تتكون السلطة المحلية من:

- المجلس المحلي المنتخب (بلجانه الثالث وهيئته الإدارية)، واللجان الثلاث هي لجنة التخطيط والتنمية ، ولجنة الخدمات، ولجنة الشئون الاجتماعية.
- الأجهزة التنفيذية ومكتبها التنفيذي: ويقصد بها المكاتب التي تتبع الحكومة مثل مكتب وزارة الصحة ومكتب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ..الخ.
- مدير عام المديرية: وهو رئيس المجلس المحلي ورئيس المكتب التنفيذي للمديرية بحكم منصبه وهو المسئول التنفيذي الأول فيها.

بالإضافة إلى ذلك فإن للمجلس المحلي ديوان عام يسمى ديوان عام المديرية يتكون من عدد من الإدارات مثل، إدارة السكرتارية الفنية والمتابعة وإدارة المعلومات والاحصاء والتوثيق، وإدارة تحصيل الواجبات الزكوية وإدارة رقابة تحصيل الموارد المالية، وإدارة الشئون المالية والإدارية.

لا يختلف الامر كثيرا على مستوى المحافظة، إذ تتكون السلطة المحلية في المحافظة من:

- المجلس المحلي في المحافظة: ويتكون من مجموع الأعضاء المنتخبين من المديريات للمجلس المحلي في المحافظة.
- الأجهزة التنفيذية في المحافظة ومكتبها التنفيذي: ويقصد بها المكاتب التي تتبع الحكومة مثل مكتب وزارة الصحة ومكتب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ..الخ.
- المحافظ: وهو رئيس المجلس المحلي ورئيس المكتب التنفيذي للمحافظة بحكم منصبه وهو المسؤول التنفيذي الأول فيها.
- بالإضافة إلى ذلك فإن لكل محافظة وكيلا واحدا او عدة وكلاء بحسب اقتضاء الحال.

بإيجاز نستطيع القول إن السلطة المحلية "تتألف من رئيس الوحدة الإدارية – المحافظة/المديرية - والمجلس المحلي والأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية التي تعبر عن سلطة الوحدة الإدارية بمقتضى الدستور والقانون رقم (4) لسنة 2000م بشـأن السلطة المحلية والقوانين النافذة ويستثنى من ذلك: أجهزة السلطة القضائية، وحدات القوات المسلحة، فروع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يتعلق بأدائها لمهامها الرقابية، وأية مرافق ذات طابع عام على المستوى الوطني يصدر بتحديدها قرار جمهوري (القانون مادة 3)."[4]

[4] ورقة حول: التقييم القانوني لنظام السلطة المحلية في اليمن ومقترحات التطوير، د. أحمد محمد، مؤسسة بيرغهوف، 2018

2.3 النساء في السلطة المحلية:

في العام 2008 تم انشاء الادارة العامة لتنمية المرأة بدواوين أمانة العاصمة والمحافظات بموجب القرار الجمهوري رقم (180) لسنة 2008م. وتختص الإدارة العامة لتنمية المرأة في دواوين المحافظات بممارسة 20 مهمة بحسب اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات"[5].

على الرغم من ذلك، لا يزال مشاركة النساء في مراكز صنع القرار في السلطة المحلية سواء على مستوى المديريات او المحافظات ضعيفا جدا في اليمن، "فقد تراجع مركز اليمن في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين خلال الفترة من 2006 إلى 2021- من المرتبة 115 إلى المرتبة 155. وفي المؤشر الفرعي "المشاركة والفرص الاقتصادية"، من المرتبة 114 إلى المرتبة 154"[6]، وبحسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن نسبة النساء المنخرطات في دائرة صنع القرار لا يتجاوز 4.5 % من اجمالي المناصب الإدارية ومناصب صنع القرار.

3.3 واقع استراتيجيات السلطة المحلية في الدعم بأجندة السلام والنساء والامن:

رغم أن القرار الأول المتعلق بأجندة النساء والسلام والامن – 1325 – صدر في العام 2000، إلا أن وضع هذه الاجندة موضع الاهتمام بشكل عملي في اليمن لم يتم إلا في العام 2018، أي بعد ثمانية عشر عاما من صدور القرار الاممي 1325،وتحديدا في أغسطس 2018م ، حيث تمت صياغة مسودة خطة العمل والتي أتت بعد جلسة نقاش نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث تم تشكيل فريق فني يضم ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة، وفي 2018 أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة وطنية لمناقشة الخطة ضمنت اللجنة ممثلين لعدد من الوزارات الحكومية، واللجنة الوطنية للمرأة وممثلين لمنظمات المجتمع المدني، وتم اطلاق الخطة من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. [7]

الخطة الوطنية 2020 – 2022 الخاصة بالعمل على دعم اجندة النساء والسلام والامن هدفت آنذاك إلى حماية النساء أثناء النزاعات وما بعد النزاعات وتعزيز مشاركتهن في عمليات حفظ السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال السعي لتقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي والقانوني للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف، ووضع أدلة إرشادية لمقدمي الخدمات وتنفيذ برامج لتمكين النساء في أوقات النزاعات وما بعدها وتوفير التعليم للفتيات، وإنشاء مراكز لتأهيل النساء والفتيات التي يتعرضن للعنف، و إنشاء آليات للإنذار المبكر تراعي النوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة في الوقاية من التطرف والعنف وتفعيل القوانين والتشريعات وتأهيل كوادر الشرطة والجيش للوقاية من العنف ضد النساء، و تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من النساء والفتيات المشردات واللاجئات وضحايا العنف لاحتياجاتهن من الإغاثة وخدمات الرعاية وإشراك المرأة في خطط نزع السلاح وفي جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وتنفيذ برامج فورية لتمكين النساء للاندماج في المجتمعات المضيفة، ذلك بالإضافة إلى زيادة مشاركة النساء على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الأمن والجيش وفي الآليات المحلية

---

[5] موقع الإدارة العامة لتنمية المرأة بديوان وكيل محافظة حضرموت لشئون مديريات الوادي والصحراء، https://www.womandev-had.com/

[6] مشاركة المرأة في الحياة العامة في اليمن بحلول عام 2030: منهجية بناء السيناريوهات المستقبلية، د. مريم القباطي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2024.

[7] تقرير حول "كيف تعامل اليمن مع القرار الأممي "1325، حمدي رسام، منصتي ثلاثين.

والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان وفي السلك الدبلوماسي وفي التصدي للنزاعات وحفظ السلام.

وعلى الرغم من أن تصميم الخطة الوطنية واعلانها يعد خطوة إيجابية في سبيل الدفع بأجندة النساء والسلام والامن إلا ان الكثير من الأهداف وأيضا المبادرات والمشاريع التي تضمنتها الخطة لم تتحقق، كما لم تترجم الخطة الوطنية إلى آلية تنفيذية على مستوى السلطات المحلية في المحافظات والمديريات. ومع الاخذ بالاعتبار النزاع المستمر في اليمن حتى اليوم والأوضاع السياسية غير المستقرة، يجعل السلطات المحلية تعطي الأولوية للمخاوف الأمنية المباشرة وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان، على الاستراتيجيات الخاصة بدعم بأجندة السلام والنساء والامن.

4.3 أهمية تفعيل دور السلطة المحلية في دعم اجندة السلام والامن:

شارفت المدة منذ اندلاع شرارة النزاع في اليمن أن تبلغ عقدا من الزمان، وما يزال مسار السلام الرسمي محصورًا إلى حد كبير بين الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطات الحوثيين والفصائل المتحاربة الأخرى، ومع غياب أي بوادر تلوح في الأفق لتسوية سلمية شاملة قريبا، تتسم العملية الرامية إلى إيجاد تسوية بإقصاء العناصر الفاعلة الحيوية الأخرى داخل اليمن، وأبرزها النساء. حتى اليوم، لم يكن للمرأة اليمنية تمثيل يُذكر في أهم مفاوضات السلام الخاصة باليمن، وهو توجّه يتناقض بشكل صارخ مع أجندة الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن، وتحديدًا قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي يحث جميع الأطراف على إشراك المرأة في عمليات بناء السلام.[8]

وإذا ما اردنا أن نبحث قليلا في الاثار المترتبة على اقصاء النساء من عمليات السلام، فإن اول ما يمكن التطرق إليه هو أن احتمالية وصول الأطراف إلى اتفاق سلام عادل ومستدام تقل، ففي تحليل شمل 182 اتفاقا للسلام موقعا بين عامي 1989 و2011 أظهرت النتائج أنه إذا ما ضُمنت النساء كمفاوضات أو وسيطات أو موقعات، فإنه من المحتمل بنسبة 35% أن تستمر الاتفاقية 15 عاما على الأقل" [9].

وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم تضمين النساء في محادثات السلام يؤدي على تهميش احتياجات النساء والفتيات في مرحلة النزاع وما بعده، مما يجعل أي خطط لاتفاق السلام او أي خطط للبناء والتنمية في المرحلة التي تليه تهمل الاحتياجات الأساسية لنسبة لا تقل عن 50% من المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم اشراك النساء في عمليات بناء السلام يزيد من عزوف النساء عن المشاركة الفعالة في العمل الحزبي والسياسي، والذي يعتبر الأقل عالميا من حيث صنع القرار في الأحزاب السياسية والنقابات. ليس ذلك فحسب، بل أن هذا الاستبعاد يعزز من الصعوبات التي تواجهها النساء في الحياة العامة نتيجة عدم الالتفات إلى العنف الذي تتعرض لها النساء لا سيما العاملات في المجال الإنساني والذي تتعدد اشكاله ما بين مضايقات كلامية او تحرش او اعتقال، بل وقد يصل في بعض الأحيان إلى القتل.

إن واقع الحال يشير صراحة إلى أن النساء والأطفال اهداف تتسم أهداف تتسم بالسهولة في الصراعات المسلحة، إذ تلقى النساء والفتيات المدنيات مثلهن مثل الرجال حتفهن أثناء الصراع المسلح، ويجبرن على النزوح، ويتعرضن للإصابة ويفقدن موارد رزقهن، تتعرض النساء والفتيات إلى جميع أشكال العنف، وتحتاج النساء والفتيات الى تدابير فعالة للحماية من كافة اشكال العنف والى تعزيز دور المرأة في الوقاية من النزاعات والمساهمة في جهود حفظ السلام، ومن تداعيات الحرب تزايد اعداد النازحين معظمهم من النساء ويحتاجون لمساعدات إنسانية متعددة وخدمات وبرامج ومشاريع تراعي النوع الاجتماعي وكذلك خلق فرص عمل للنازحين في المخيمات لتحسين الأوضاع المعيشية.[10]

---

[8] تعزيز صوت المرأة في عملية السلام باليمن: آليات تفعيل دورها والأولويات والتوصيات ذات الصلة، د. مريم القباطي، مركز صناء للدراسات.

[9] هل سيسود السلام العالم إذا حكمته النساء؟، الجزيرة نت، 2018.

[10] الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل 2020-2022

ومع ذلك يمكن للسلطات المحلية أن تكون هي احد الفاعلين الأساسيين لتعزيز مشاركة النساء في عمليات السلام وبالتالي تجنب كل تلك الآثار التي تحدثنا عنها، إذ أن السلطات المحلية بمكوناتها وعلى مختلف مستوياتها تعتبر الممثل الشرعي الأساسي للرجال والنساء على حد سواء في المجتمعات المحلية، والتي يقع على عاتقها مجموعة واسعة من المسؤوليات والمهام التي وضعها المشرع اليمني، والتي تتضمن اقتراح مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوحدات الإدارية (المحافظات/المديريات) التي تقع في نطاقها والأشراف على تنفيذها بما يكفل توفير وتطوير الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي بأكمله رجالا ونساء والحرص على أن تكون عملية التنمية شاملة ومستدامة.

إن مشاركة السلطات المحلية في الدفع بأجندة النساء والسلام والامن ليست مطلبا فرعيا او مقترحا للتحسين، بل تعتبر هذه العملية حجر أساس في عمليات التنمية المحلية، إذ أن صانعي وواضعي السياسات على المستوى الوطني يفترض أن يبنون كل تصوراتهم للخطط الاستراتيجية الوطنية وما دون الوطنية بناء على الاتصالات بينهم وبين السلطات المحلية التي تعتبر حلقة الوصل بينهم وبين المستهدفين والمستفيدين النهائيين. وهذا بدوره يقلل من احتمالية وجود تأثيرات سلبية وتعزيز الاثار الإيجابية

عندما تقوم السلطات المحلية بالمشاركة وبتطوير خطط استراتيجية ووضع سياسة محلية مع حلول محددة للمشاكل المجتمعية، فسوف تكون نقطة تحول وشاملة للعديد من الأصوات المحلية، وسوف تجلب الابتكار والإلهام. إن الأنشطة التي تربط بين مختلف مستويات الحكومة، من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، تشكل أهمية بالغة. وبدون هذه الاتصالات، يمكن لواضعي السياسات على مستوى الدولة إنشاء سياسات دون الاتصال المباشر مع المستخدمين النهائيين والمستفيدين الرئيسيين ومدخلاتهم. هذا السيناريو يقلل من احتمالية وجود تأثيرات سلبية وعندها يمكنهم إنشاء استراتيجيات مستنيرة وقابلة للقياس للتغيير في جميع أنحاء البلاد.

4. أدوار السلطة المحلية في الدفع بأجندة النساء والسلام والامن:

1.4 تسهيل ودعم أنشطة وبرامج المجتمع المدني:

يرزح فضاء المجتمع المدني في اليمن تحت طبقات متعددة من القيود والتدابير والإجراءات التعسفية والقمعية التي تمارسها أطراف النزاع بدرجات متفاوتة ضد مكونات المجتمع المدني وناشطيه. وتتسم هذه الممارسات بالكثافة، والشمول، وسعة نطاق انتشارها، فهي تأخذ شكل تدفق مستمر ومتتابع من التدابير والإجراءات والممارسات الهادفة إلى إعادة الضبط الكلي والشامل لفضاء المجتمع المدني وفق رؤى خاصة بأطراف النزاع.

وبما أن المجتمع المدني يعتبر أحد قطاعات الدولة الأساسية الثلاثة – بالإضافة إلى القطاع العام والقطاع الخاص – وأيضا لاعتبار أن أدوار المجتمع المدني مساندة للقطاع العام في تقديم الخدمات للمواطنين، فإن بناء علاقات جيدة مع مؤسسات المجتمع المدني يعود بالنفع أولا على القطاع العام ثم على المجتمع ككل. كما أن الخبرة التراكمية التي اكتسبتها مؤسسات المجتمع المدني – الفاعلة منها – يمكن أن يساعد السلطة المحلية في تنفيذ أجندة النساء والسلام.

2.4 تعزيز مشاركة النساء في مراكز صنع القرار على مستوى الادارة المحلية:

قد ثبت مرارا وتكرارا أن المجموعات المتنوعة تتخذ قرارات أفضل، وينطبق هذا المبدأ بشكل خاص على مهمة تمثيل مصالح المواطنين على المستوى المحلي. بحيث كثيرا ما تؤثر الحكومات المحلية في سياسات الإسكان والأمن والنقل والاقتصاد وعلى غيرها من القرارات الهامة التي تؤثر على حياة النساء والرجال بشكل متساوي. وقد تكون المجالس المحلية المتوازنة بين الجنسين خطوة مهمة في المساعدة على تحقيق التوازن بين الجنسين في السياسة على الصعيد الوطني.

وبالإضافة إلى أن وجود تمثيل نسائي على مستوى الإدارة المحلية يزيد من فرص نجاح الخطط التنموية على المستوى المحلي كونه يضمن أن تمثل احتياجات الرجال والنساء معا والعمل على تنفيذ تلك الخطط بشكل يراعي الفروقات البيولوجية والمكتسبة بين الرجال والنساء، فإن العمل على تعزيز مشاركة النساء في مراكز صنع القرار على المستويات المحلية، يزيد من فرص وصولهن ومشاركتهن في عمليات السلام ضمن المسار الأول، وبالتالي زيادة فرص الوصول إلى اتفاق سلام عادل واكثر استدامة.

3.4 تشجيع مبادرات السلام التي تشارك فيها او تقودها النساء في المسارين الثاني والثالث:

إن تشجيع مبادرات السلام التي تشرك أو تقودها النساء في المسارين الثاني والثالث للسلام أمر ضروري لتعزيز السلام الشامل والمستدام في اليمن، ويمكن للسلطات المحلية أن تقود أدوارا فاعلة في هذا المجال، حيث يجب على السلطات المحلية أن تعمل على تسهيل اعمال الوساطة المحلية التي تشارك فيها او تقودها النساء على مستويات المجتمعات المحلية، وتنظيم لقاءات منتظمة مع الوسيطات والتحاور معهن حول مخاوفهن وتقديم الدعم الفني لهن وضمان أن تشارك المجموعات النسائية المتنوعة من مختلف الخلفيات. بالإضافة إلى فتح قنوات تعاون وشراكة بين تلك المبادرات النسائية وأصحاب المصلحة الاخرين سواء في القطاع العام او الخاص او منظمات المجتمع المدني الأخرى.

كما يمكن للسلطات المحلية الاستفادة من مبادرات الوساطة النسائية من خلال تسليط الضوء عليها وتقدير الجهود الإيجابية التي يذلنها النساء ومشاركتها لنشر مبادئ التعايش والسلام والتعامل البنّاء مع النزاعات بين أوساط المجتمعات المحلية

4.4 العمل على تعميم منظور النوع الاجتماعي في خطط وعمليات السلطة المحلية:

لأن السلطات المحلية تعمل من اجل المجتمع بكافة شرائحه رجالا ونساء، فمن المهم أن تتبع النهج الاستراتيجي والشمولي – التضميني – في كافة سياساتها وخططها وبرامجها، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا قامت السلطات المحلية بتعزيز وبناء قدرات العاملين في السلطة المحلية في مختلف المستويات حول النوع الاجتماعي من منظور تضميني[11]، ومن اهم البرامج التدريبية التي تساعد في ذلك هو التدريبات التخصصية في مجالات تحليل النوع الاجتماعي والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، والتخطيط المراعي للنوع الاجتماعي.

كما أن صياغة السياسات والخطط التضمينية من خلال إشراك خبراء النوع الاجتماعي والمجموعات النسائية في صياغة ومراجعة السياسات المحلية لضمان معالجتها للاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها النساء، ويساعد على ذلك بشكل كبير انشاء لجان متخصصة في النوع الاجتماعي داخل دوائر السلطة المحلية للتأكد من تعميم منظور النوع الاجتماعي في خطط وعمليات السلطة المحلية.

5.4 المشاركة الفعالة في تعميم و متابعة تنفيذ الخطط الوطنية لتنفيذ القرار 1325:

كما أسلفنا فقد تم وضع خطة وطنية لتنفيذ القرار 1325 في اليمن في العام 2020، والتي يفترض أن يكون قد انتهى العمل عليها في العام 2022، وحاليا يتم تصميم الخطة الوطنية الثانية بذات الشأن ومن المفترض أن يتم الإعلان عنها في العام الجاري 2024، ولا يمكن أن تنفذ الخطة الوطنية بدون أن يكون هناك مشاركة حقيقية من قبل السلطات المحلية، كون السلطات المحلية هي التي تتمتع بفهم أفضل للاحتياجات والتحديات والديناميكيات المحددة داخل مجتمعاتها. وبالتالي فإن هذه المعارف المحلية في تكييف الخطط الوطنية لتكون أكثر فعالية وملاءمة في مختلف المناطق.

---

[11] يقصد بالمنظور التضميني، أن تؤخذ احتياجات كافة الفئات المجتمعية بالاعتبار عند التخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج التنموية، لا سيما تلك الفئات التي يتم استبعادها عادة، مثل المهمشين وذوي الإعاقة والشباب والنساء...الخ.

من اهم الأدوار التي يمكن أن تعمل عليها السلطات المحلية بهذا الخصوص هو تشكيل هيئات استشارية وتنسيقية وآليات تنفيذية داخل مكاتب السلطة المحلية لدعم تنفيذ الخطط الوطنية لتنفيذ القرار 1325، ولمتابعتها وتقييم مستوى تنفيذها، وتعميمها بين الأوساط المجتمعية.

6.4 دعم أدوار الفئات المجتمعية المستبعدة للمشاركة بفعالية في دعم اجندة النساء والسلام والأمن:

بالإضافة إلى النساء فإن هناك فئات مجتمعية أخرى تعاني من الاستبعاد والتهميش على المستوى المجتمعي وأيضا المؤسسي، ولأن استبعاد أي مجموعة أو فئة مجتمعية من عمليات بناء السلام والتنمية يجعلها اقل كفاءة وفعالية، فإن من المهم أن تقوم السلطات المحلية بدعم أدوار الفئات المجتمعية المستبعدة كي تستطيع المشاركة بشكل فعال في دعم اجندة النساء والسلام والامن وفيما يلي نذكر بعض الأدوار التي من الممكن أن تضطلع بها السلطات المحلية في دعم تلك الفئات:

4.6.أ. أدوار السلطة المحلية في دعم أدوار الشباب للدفع بأجندة النساء والسلام والامن :

عام 2010، كان 75% من السكان دون سن الثلاثين، مما جعل اليمن أحد البلدان التي لديها أكبر نسبة شباب[12]، في الواقع ظل الشباب ضمن احد الفئات المجتمعية التي يتم تهميشها واستبعادها من مراكز صنع القرار بل وحتى أن احتياجاتهم وأولوياتهم لم تأخذ الاهتمام الكافي لعقود، مع ذلك فإن المبادرات التي اطلقتها السلطة المحلية في عدن لدعم الشباب يجب أن توضع محل اشادة، مثل البرنامج الوطني للشباب الذي تم الإعلان عنه في أكتوبر 2022، وأيضا الخطة الاستراتيجية للشباب التي اختتمت وزارة الشباب والرياضة العمل عليها في أغسطس 2023.

ومن اجل تعزيز أدوار الشباب في دعم اجندة النساء والسلام والامن فإنه من المهم أن تقوم السلطة المحلية بمساندة تلك الجهود وتطويرها، إذ من المهم أن يتم ضمان تمثيل الشباب في عمليات صنع القرار الحكومي المحلي وإعطائهم صوتًا في صياغة السياسات التي تؤثر عليهم. والمساهمة في تمكين الشباب واستغلال طاقتهم وإبداعهم وضمان مشاركتهم الفعالة من خلال تعبئة التمويل والموارد والدعوة إلى زيادة التمويل والموارد بتنسيق بين المجلس المحلي والجهات المانحة الوطنية والدولية لدعم المبادرات والخدمات الموجهة للشباب على المستوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك يمكن للسلطة المحلية تمكين الشباب والشابات من خلال تسهيل الفرص لهم للمشاركة في مشاريع التنمية المجتمعية، والتدريس التطوعي، والتدريب المهني، علاوة على ذلك، يمكن للسلطات المحلية أن تتعاون مع المؤسسات التعليمية لمعالجة الفائض في المعروض من الخريجين في مجالات معينة من خلال توفير الدعم للتدريب الداخلي.

4.6.ب. ثانيا دعم أدوار السلطة المحلية في دعم أدوار المهمشين للدفع بأجندة النساء والسلام والامن:

ان التمييز الاجتماعي ضد المهمشين تحد من قدرتهم على الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية والإسكان والعمل. وفي ضل النزاع تفاقمت المعاناة على هذه الفئة، وتتضاعف تلك المعاناة بالنسبة للنساء المهمشات، وبالتالي فإن السلطات المحلية يجب أن تضمن أن يتم ادراج احتياجات هذه الفئة في عمليات السلام وما بعدها، ويمكن أن يكون ذلك من خلال أن تتبنى السلطة المحلية نتائج مؤتمر الحوار الوطني الذي يركز على دمج وادراج مجتمعات المهمشين. ومن أهمها تحديد حصة لمشاركة المهمشين في المجالس المحلية. ويمكن أن يكون التمثيل على مستويات صنع القرار خطوة تحويلية أولى نحو المساواة وتحقيق الحقوق القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية للمهمشين.

كما ينبغي على السلطات المحلية إلزام المؤسسات المانحة والمنظمات الإنسانية على إدراج المهمشين في البرامج المتعلقة ببناء السلام والتعامل مع النزاع التي تدعمها أو تنفذها في اليمن. وينبغي لهم أيضًا اتخاذ

[12] أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب، الجداوي، منتدى سلام اليمن، 2022.

الخطوات اللازمة لضمان وصول برامج المساعدات الإنسانية والتنمية إلى مجتمعات المهمشين، على سبيل المثال من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل المهمشين.

4.6.أ. ثانيا دعم أدوار السلطة المحلية في دعم أدوار ذوي الاعاقة للدفع بأجندة النساء والسلام والامن:

يعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة من اكثر الفئات التي تعاني من التهميش في النزاعات المسلحة والأزمات ورغم الدعوات المتزايدة لتحسين سبل ادماجهم في برامج المساعدات الإنسانية، فما زالوا يواجهون عقبات كبيرة في نيل حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم، ومازالوا مستبعدين من المشاركة والتمثيل الفعالين في عمليات اتخاذ القرار[13]، وبالتالي في عمليات بناء السلام، ولا تتوفر بيانات موثوقة – حسب معرفتنا حتى الان – بالعدد الحقيقي للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، إلا أن بيانات الصحة العالمية والتي تستند إلى تقديرات عالمية تشير إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن وصل حتى العام 2018 إلى أن هناك 4.5 مليون شخص ذو أعاقة. وبسبب النزاع واثاره فقد تدهورت العديد من الجهات والصناديق الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وأصبحت قدراتها محدودة في مساعدة هذه الفئة.

إن السلطات المحلية من الممكن أن تقوم بأدوار مهمة في دعم هذه الفئات وبالتالي مساعدتها على المشاركة بفعالية في عمليات السلام عموما ودعم اجندة النساء والسلام والامن على وجه الخصوص وذلك من خلال دعم وتشجيع ومساعدة وإعطاء تسهيلات للجهات والمؤسسات المهتمة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإعاقة بشكل عام. تعزيز المشاركة النشطة للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والفتيات والشباب ذوي الإعاقة، في الحياة السياسية والعامة وصنع القرار داخل السلطة المحلية كأولوية الفترة القادمة. وضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء ذوات الإعاقة في كل مشاريع المنظمات وانشطتها ومجالس إدارة المنظمات و الصناديق ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة ، بما و إنشاء آليات لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والتشاور معهم بشكل فعال في الأمور المتعلقة .

بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة توافر بيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب وموثوقة ومصنفة حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي والجنس والعمر والعرق وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة للأشخاص ذوي الإعاقة ، وتعزيز القدرات والموارد اللازمة لجمع وإدارة وتحليل ونشر إجراء إحصاءات وبيانات تخص الأشخاص ذوي الإعاقة، ومسح الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية لإنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة عن إجمالي عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الفئات العمرية سيعمل على ضمان سهولة تقديم الخدمات لهم.

كما ينبغي على السلطات المحلية اتخاذ تدابير فورية لضمان حصول جميع الأطفال ذوي الإعاقة على تعليم شامل وعالي الجودة ومجاني على جميع المستويات، وخلق بيئة تعليمية تمكينية لجميع الفئات العمرية. وأن تتبنى السلطات المحلية تحديد وإزالة العوائق التي تحول دون إمكانية الوصول إلى: البيئة المادية لمكاتبها للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان إمكانية الوصول إلى المباني المدرسية الجديدة أو المجددة، ويعتبر تدريب المعلمين هو الأكثر أهمية للتعليم الجامع للأشخاص ذوي الإعاقة.

. اعتماد تدابير لضمان التنفيذ الفعال لحصة التوظيف البالغة 5 في المائة في قانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1991 وقانون العمل رقم 5 لسنة 1995، وزيادة الوعي بين الشركات العامة والخاصة حول متطلبات تقديم الدعم الفردي. ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العمل في سوق العمل المفتوحة وحظر حرمانهم من التسهيلات المعقولة في العمل، وكذلك دفع مزايا الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة التي تم تعليقها منذ بداية الحرب، وتأمين الموارد لتمويل المنح الدراسية للموهوبين لتشجيعهم على الالتحاق بسوق العمل.

[13] مستبعدون، حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن، منظمة العفو الدولية، 2018.

بالإضافة إلى ذلك فإن من المهم تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات العامة للسلطات المحلية وتخصيص الموارد الكافية لمعالجة حالات الحرمان والإقصاء وعمل إجراءات لتنفيذ تلك السياسات من غير عوائق .

كل ذلك من المفترض ان يسهم في تعزيز أدوار هذه الفئة للدفع بأجندة النساء والسلام والامن.

5. التوصيات:

1-اقتراح فرض ضريبة على رواتب الرجال الذين يعملون في السلطة المحلية تعود الضريبة لصندوق تشرف عليه السلطة المحلية بهدف فتح مشاريع تأهيلية للمرأة وايضا دفع نفقات علاج واعالة للمرأة العاملة والمرأة التي لا عائل لها.

2- انشاء مركز خاص لتنمية النساء وتأهيلهن بهدف تمكينها وتوفير الوظائف لهن بما يتوافق مع قدراتهن.

3- انشاء جمعية خاصة بالنساء تكون رعايتها تحت السلطة المحلية تضمن حمايتها وتوفير احتياجاتها النفسية والمادية والقانونية.

4- ضرورة الرفع بمقترحات مشاريع تعمل على تفعيل بنود القرار 1325 وإلزام السلطات المحلية الى وضع معايير دُنيا للعمل على أساس التفعيل والالتزام بـ الكوتا وتوفير مقاعد للنساء للمشاركة الفاعلة في السلطة المحلية وإتاحة المجال والفرص للنساء كونهن أكثر قدرة على فهم احتياجات النساء ذاتهن

5- ضرورة تواجد النساء في مفاوضات السلام لضمان سماع أصواتهن.

6- وضع خطة عمل بين الحكومة - الإدارات الحكومية التي تخص اشراك المرأة مثل دائرة المرأة في المحافظة وغيرها من القطاعات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني ووضع خطة مشتركة بهدف العمل الموحد.

7- اشراك النساء بعد توعيتهن في اعداد ورق عمل وورق سياسات عامة حول الاليات التي يمكن من خلالها تطبيق بنود القرار 1325 في برامج مجتمعية